العلّة النحويّة واستخداماتها في الأزهيّة للهروي

إعداد: د. طاهر الهمس

جامعة الفرات – كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بالحسكة – قسم اللّغة العربيّة

الملخّص

هدف هذا البحث إلى دراسة العلّة النّحوية عند علم من أعلام العربيّة المتقدّمين، وبيّنَ أنّه كغيره من النّحاة اعتمد العلّة النحويّة في تفسير الظّواهر النّحويّة والنّفوذ إلى ما وراءَها، كعلّة إيثار الخفّة وكراهية الثّقل، وعلّة كثرة الاستعمال، وعلّة الحمل على المعنى، وعلّة المجاورة، وعلّة التّعويض، وعلّة التّشبيه، وغيرها. مبيّناً أسلوبَ الهَرَوي في التعامل مع هذه العلل، وأنّه في تعليله لأكثر مسائل كتابه (الأزهيّة) يستعمل العلّة التي تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.

وكان الهَرَويّ في تعليله يأخذ من نُحاة البصرة والكوفة معاً، ويقرّر ما هو أقرب إلى المنطق اللّغوي، دون أن يتقيّد بمدرسة واحدة، لتتضّح منهجيّة هذا العالِم في بحثه، ودقّته في تناول العلّة النّحوية.

الكلمات المفتاحيّة: العلّة، الخفّة، الثّقل، المجاورة، التّعويض، التّشبيه.

أهميّة البحث (الهدف من البحث):

إنّ دراسة العلّة النّحويّة عند الهَرَوي– وهو من أعلام النّحو المتقدّمين في القرن الرّابع وأوائل القرن الخامس الهجري– تُغني الباحث في الدّراسات النّحويّة واللّغويّة، وتُطلعه على أسلوب النُّحاة في تعليل الظواهر النّحويّة، وتجعله يتعرّف على أبرز ما يُميّزه في تعامله مع المسائل النّحويّة، لأنّ كتابه (الأزهيَّة) يكاد يتناول العوامل النّحويّة كلّها. فقد كان يذكر أوجه هذا الحرف العامل واستعمالاته، ثمّ يأتي بالأمثلة المختلفة على هذه الوجوه كلّها، ثم يستقريها مثالاً مثالاً ليعود فيقرّر القاعدة، معتمداً وضوح تقسيمه وتنوّع أمثلته. وبذلك تتّضح منهجيّة هذا العالِم في بحثه، ودقّته في تناول العلّة النّحويّة.

تمهيد: لمحة عن حياة الهَرَويّ وكتابه الأزهية:

كان عليّ بن محمد أبو الحسن الهَرويّ، عالماً بالنّحو، إماماً في الأدب، جيّد القياس، صحيح القريحة، حَسَن العناية بالآداب، من أهل هَراة، قدِم مصر واستوطنها، وتوفّي في حدود (415هـ). له تصانيف منها (الذخائر في النّحو)، و(المرشد) مختصر في النّحو، وكتاب الأزهيَّة شرح فيه العوامل والحروف[1]. ويتناول فيه الهروي كثيراً من العوامل والحروف في اللغة العربية، ويفصّلها تفصيلاً دقيقاً. وكان في كتابه يأخذ من البصريّين والكوفيّين على حدّ سواء، ويورد آراء الفريقَين ، ويؤيّد هذا الرّأي أو ذاك دون حمله على واحد منها. وقد يتفرّد بتقرير رأي خاصّ به، ولكن هذا التفرّد غير كثير[2].

ولعلّه يمثّل أحسن تمثيل تلك الفترة التي كاد يستقرّ فيها النّحو العربيّ بعد ذلك النّزاع الطويل الذي شهدته الكوفة والبصرة ثمّ بغداد.

(1) ينظر الحموي، ياقوت: معجم الأدباء 14/248-249، والقفطي علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النّحاة 2/111، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة 2/355.
(2) ينظر الهروي، علي بن محمد: الأزهية (مقدمة المحقق) 5.

مفهوم العلّة ومعناها عند النّحويّين:

ارتبط التّعليل النّحويّ بمدلوله اللّغويّ، وهو السّبب من قولهم: هذا علّةٌ لهذا، أي: السّبب[1]. والعلّة في معناها العامّ هي: "ما يتوقّف عليه الشّيء، وما يحتاج إليه سواء كان المحتاج الوجود أو العدم أو الماهيّة"[2].

وقد أخذ مفهوم العلّة عند النّحويّين مفاهيم مختلفة قبل أنْ يستقرّ في معناه الشّائع المعروف. فللعلّة في كلامهم صورٌ شتّى يجمع ما بينها معنى السببيّة، فقد كانوا يُطلقون اسم العلّة على مختلف القواعد أو القوانين النّحويّة التي يستنبطونها من استقراء الكلام[3].

ويُراد بالعلّة النّحويّة: تفسير الظواهر اللّغويّة، والنّفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[4]، أي إنّها تَعني الصّفة أو المزيّة التي من أجلها أُعطي المقيس حكم المقيس عليه. مثال ذلك أنّ للفاعل وضعاً خاصّاً في الجملة، فإذا تحقّق هذا الوضع في أيّة كلمة صارت فاعلاً واستحقّت الرّفع، ففي قولنا: سافر زيدٌ، كلمة (زيد) تدلّ على مَنْ قام بالفعل، وكلّ كلمة تدلّ على ذلك فهي فاعل، فالعلّة لجَعْلِ (زيد) فاعلاً هنا هي قيامه بالفعل أو صدور الفعل عنه، لذلك يُحكم له بالحكم النّحويّ الذي هو الفاعليّة. ونقول إنّ كلمة (زيد) مرفوعة لأنّ كلّ فاعل مرفوع. فقولنا: كلّ فاعل مرفوع، هي العلّة في رفع (زيد)، لذلك يُحكم لزيد بحكمِ الرّفع.

وقد قال ابن جنّي: "لا شكّ أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها. ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجرّ بحروف الجرّ، والنّصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع، والإضافة، والنّسب، والتّحقير، وما يطول شرحه فهل يحسن بذي لبٍّ أن يعتقد أنّ هذا كلّه اتّفاقٌ وقع، أو تواردٌ اتّجه"[5]. وقال سيبويه: "وليس شيء يضطرّون إليه، إلاّ وهم يحاولون به وجهاً"[6].

(1) ينظر ابن منظور، محمد: لسان العرب (علل) 11/471.

(2) الكفوي، أيّوب: الكليّات 622-621.

(3) إلياس، منى: القياس في النّحو 47.

(4) الحلواني، محمد خير: أصول النّحو العربي 108.

(5) ابن جنّي، عثمان: الخصائص 238/1، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الاقتراح 114-113.

وهذا ما دعا عباس حسن إلى القول: "فلست ترى حكماً نحويّاً ولا قاعدة من قواعد النّحاة إلاّ لها تعليل، يطول أو يقصر، ويعتدل أو يلتوي، على حسب مقدرة النّحويّ، وتمكّنه من زمام اللّغة والجَدَل، ورغبته في التفوّق وإظهار البراعة، فالفارسي غير العربي، والمنتسب إلى إحدى الفرق الكلاميّة والجماعات الإسلاميّة غير البعيد منها، والطالب المقلّد غير إمامه. وكلّ واحد من هؤلاء – في الغالب – آخذٌ بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقي الشّائع أيّام تدوين النّحو، ذلك الجَدَل الذي نشأ أول ما نشأ، للدّفاع عن الدّين، وما يتّصل به من المذاهب والأحزاب، ثمّ التزموه حتّى غلبَهم في سائر بحوثهم الدّينيّة وغير الدينيّة، وصار أمارةَ الثقافة، وعنوان المعرفة"[1].

ولعلّ الخليل بن أحمد أوّل مَن بسط القول في العلل النّحويّة، فقد روى الزّجّاجي عن بعض شيوخه: أنّ الخليل بن أحمد– رحمه الله– سُئل عن العلل التي يعتلّ بها في النّحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّة لِمَا عللته منه. فإنْ أكن أصبتُ العلّة فهو الذي التمست... فإنْ سنح لغيري علّة لِمَا عللته من النّحو هي أَلْيَقُ مما ذكرته بالمعلول فلْيَأتِ بها"[2]. ولذلك يرى شوقي ضيف أنّ الخليل فتح باب العلل واسعاً أمام النّحاة، وأخذ كلّ حاذق منهم يجلب إليه ما يستطيع من غرائب ونوادر[3]. ويؤكّد ما تقدّم من نصوص أنّ العلّة أحد أركان القياس ولازمة النّحو. والحقّ أنّ هذا المعنى شائع عند جمهور النّحاة، وقد حصر الزجّاجي علل النّحو في ثلاثة أضرب: علل تعليميّة، وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة نظريّة. فأمّا التّعليميّة فهي التي يُتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً، وإنمّا سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره. فمن هذا النّوع من العلل قولنا: إنّ زيداً قائم، إنْ قيل: بمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: بـ (إنّ)، لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك: قام زيدٌ، إنْ

(6) سيبويه، عمرو: الكتاب 1/32.

(1) حسن، عباس: اللغة والنّحو 143.

(2) الزجّاجي، عبد الرحمن: الإيضاح في علل النّحو66-65.

(3) المصدر نفسه (المقدمة ب).

قيل: لمَ رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التّعليم، وبه ضُبِطَ كلامُ العرب.

وأمّا العلّة القياسيّة فأنْ يُقال: لِمَ نصبت (زيداً) بـ (إنّ) في قوله: إنّ زيداً قائمٌ، ولمَ وجَبَ أن تنصب (إنّ) الاسمَ؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول فحُملتْ عليه وأعمِلتْ إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً. وأمّا العلّة الجدليّة النظريّة فكلّ ما يُعتلّ به في باب (إنّ) بعد هذا، مثل أن يُقال: فمِنْ أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبّهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال أم المتراخية... ؟ وحين شبّهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدّمَ فاعله على مفعوله، لأنّه هو الأصل وذاك فرع ثانٍ... وكلّ شيء اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخلٌ في الجدل والنّظر. [1]. وأمّا العلل الواردة في (الأزهيَّة) فإنّ أكثرها من العلل التعليمية، القريبة من روح اللّغة ومن حسّها، البعيدة عن الفلسفة التي استفحل أمرُها على يد النّحويين أمثال الفارسيّ وابن جنّي والرمّانيّ. فكانت علله تسيل سيلاً من غير فلسفة ولا تعقيد ولا اضطراب. وسأدرس هذه العلل في كتاب الأزهية مستأنساً بالعلل في كتب النّحو الأخرى السابقة له.

أولاً- علّة الاستثقال والتخفيف:

النّفس الإنسانيّة بطبعها ميّالة إلى الخفّة في نطق الكلام، نافرة من ثقله، يؤكّد هذا ما ورد عن العرب، ونطق به الفصحاء، لذلك استند النّحاة كثيراً إلى علّة الخفّة والثّقل في كتبهم لتعليل الظّواهر اللّغويّة، وتقرير القواعد وتعميمها. ويربط الحلوانيّ بين هذه العلّة وما يُسمّيه علم اللّغة الحديث بقانون الاقتصاد اللّغويّ، ويعني به: أنّ المتكلّم يحاول أن يُوصِلَ ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساسات، مع أقلّ جهد عضليّ مبذول، وقد عبّر عنه القدماء بالاستخفاف، لأنّ المصطلحات العلميّة تختلف باختلاف الأزمنة[2]. وهذه العلّة علّل بها الهروي في الأزهية كثيراً. قال: "إذا أدخلتَ ألف الاستفهام على ألف القطع نظرتَ، فإنْ كانت أَلِفُ

(1) ينظر: الزجّاجي، عبد الرحمن: الإيضاح في علل النّحو 64-65، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الاقتراح 134-135.
(2) الحلواني، محمد خير: أصول النّحو العربي 114.

القطع مفتوحةً ففيها ثلاث لغات: منهم مَنْ يهمزهما جميعاً همزتين مقصورتَين كقولك: أأكرمتَ زيداً؟ أأعطيتَ فلاناً؟ أأبوك قال هذا؟ ومنهم مَنْ يُدخل ألفاً بين الهمزتَين استثقالاً للجمع بينهما فيقول: آأكرمتَ زيداً؟ بهمزتَين ومدّة، ومنه قوله تعالى: ﴿آأَنْذَرْتَهُمْ﴾[3]، ﴿آأَسْلَمْتُمْ﴾[4]، ﴿آأَرْبابٌ مُتَفَرِّقُونَ﴾[5]، ﴿آأَعْجَمِيٌّ وعربيٌّ﴾[6]، ﴿آأَتّخذُ مِنْ دُونِهِ آلِهةً﴾[7]، قال ذو الرّمّة [8]:

فيا ظبيةَ الوعساءِ بين جُلاجِلٍ وبين النّقا آأنتَ أم أمّ سالمِ

فأدخل بين الهمزتَين ألفاً لئلا يجمع بين همزتَين، والمعنى: أأنت أحسنُ أم أمّ سالم"[1].

بيّنَ الهَروي هنا أنّه إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة القطع المفتوحة فإنّ بعض العرب ينطق بالهمزتين، ومن العرب مَن يجعل بين الهمزتين ألفاً لعلّة ثقل الجمع بين همزتين.

وعلّة كراهة الثقل مشهورة عند جمهور النّحاة وعلّلوا بها مسائل نحويّة كثيرة، لأنّها قريبة من روح اللّغة ومن حسّها الذي ينفر من القبح ويُؤْثِر الخفّة. فلا تكاد تمرّ مسألة إلا وفيها هذا التّعليل علّة الخفّة أو علّة الثّقل. فقد ورد التّعليل بعلّة الخفّة والثّقل في مجالس ثعلب في أكثر من موضع، يقول: "فاعلتُ وفَعْلَلتُ كلّه يجيء بالضمّ في الاستقبال، فيقولون: أفعَلُ ويُفعِلُ، فيحذفون الهمزة استثقالاً"[2]. ويقول في تعليل حذف الواو

(3) البقرة 3/6.
(4) آل عمران 3/20.
(5) يوسف 12/39.
(6) فصّلت 41/44.
(7) يس 36/23.
(8) البيت في سيبويه، عمرو بن عثمان:الكتاب 2/168، والبغدادي، عبد القادر بن عمر: الخزانة 4/215.
(1) الهروي، علي بن محمد: الأزهية 37-34.
(2) ثعلب،أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب 1/39.

في الفعل المضارع من المعتلّ المثال: "وعَدَ يَعِدُ، ووزنَ يَزِنُ، كان يَوْزِنُ، ويَوْعِدُ، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثمّ بَنَوا الفعل على هذا فقالوا: يَزِنُ، ووجِلَ يَوجَلُ، ثَبَتَت الواو، لأنّ بعدها فتحة فلم يجتمع ما يُستَثقَلُ"[3].

وقال الهروي في موضع آخر: "فإذا ثنّيتَ (الذي) كان فيها ثلاث لغات: (اللذانِ) بتخفيف النون، و(اللذانّ) بتشديدها، والتشديد لغة قريش، و(اللذا) بحذف النون. قال الأخطل[4]:

أَبنـــي كليـــبٍ إنّ عَمّـــيَ اللّـــذا قَـــتَلا الملـــوكَ وفكّكـــا الأغـــلالا

قال قوم: هي لغته، وقال آخرون: بل لغته: (اللّذانِ) إلا أنّه حذف النون لطول الاسم، كما حذفها النّجاشيّ في قوله[5]:

فلســـتُ بآتيـــهِ ولا أســـتطيعهُ ولاكِ اسـقِني إنْ كـانَ مـاؤكَ ذا فَضْـلِ

أراد: ولكنْ، فحذفَ النّونَ للتّخفيف"[1]. يؤكّد ذلك قولُ ابن شقير: "وأمّا ما استُعمِلَ محذوفاً فمثل قول الله تبارك وتعالى في النّحل: ﴿ولا تَكُ في ضَيْقٍ ممّا يمكرون﴾[2] بغير نون. فهذا محذوف. وقال في النّمل أيضاً: ﴿ولا تَكُنْ في ضيقٍ﴾[3] بالنّون، ولا فَرْقَ بينهما. ومثله: ﴿يومَ يأتِ لا تَكَلّمُ نفسٌ إلّا بإذنِهِ﴾ [4]. ومثله: ﴿والليلِ إذا يَسْرِ﴾ [5]. ومثله: ﴿يومَ يُنادِ المُنادِ﴾[6]. أسقط الياءَ استخفافاً لها"[7]. وهذه العلّة اعتمدها النّحاة كثيراً

(3) المصدر نفسه 2/428.

(4) البيت في سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب 1/96، وابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصّل 3/154، والبغدادي، عبد القادر بن عمر: الخزانة 2/499.

(5) البيت في سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب1/9، والأشموني، علي بن محمد: شرح الأشموني 2/201، والبغدادي، عبد القادر بن عمر: الخزانة 4/367.

(1) الهروي، علي بن محمد: الأزهية 297-296.

(2) النّحل 16/127.

(3) النمل 27/70.

(4) هود 11/105.

(5) الفجر 89/4.

(6) ق 50/41.

(7) ابن شقير، أحمد بن الحسين: المحلّى (وجوه النصب) 189.

في تعليلاتهم، فالفرّاء يعلّل حذف الياء من آخر الأفعال والأسماء طلباً للخفّة وهَرَباً من الاستثقال. يقول: "فمن حذفها اكتفى بالكسرة التي قبلها دليلاً عليها. وذلك أنّها كالصّلة، إذ سكنت وهي في آخر الحروف واستُثْقِلت فحذفت"[8].

ثانياً- علّة كثرة الاستعمال:

وهي علّةٌ رديفةٌ لعلّة الخفّة، وتشترك معها فيما يُعرف بقانون الاقتصاد اللّغوي، لأنّ كثرة الاستعمال تجعل العبارة اللّغويّة معروفةً مفهومةً، ولهذا لا يجد المتكلّم حَرَجاً في أن يقتصد في لفظها، فالمتكلّم العربيّ يُكثر من استعمال النّداء، ولذلك قد يحذف من المنادى الحرف الأخير، فيقول: يا فاطمَ ويا معاويَ، ويا بُثَينَ، وكذلك الشّأن في قولهم: مرحباً وأهلاً، أي: نزلت مرحباً، ولقيتَ أهلاً، ولكنهم حذفوا الفعلين لكثرة استعمالهم هذه العبارة"[9].

وقد نصّ الهروي على علّة كثرة الاستعمال في تعليله لحذف همزة القطع من (ايمن الله) مستنداً إلى قول الفرّاء، قال: "وقد اختلف النّحويّون في ألف (ايمن الله) في القسم ... قال الفرّاء: هي ألف قطع، وهي جمع (يمين)، يُقال: (يمين الله وأيمن الله). قال زهير[10]:

فتُؤخَذُ أيمنٌ منّا ومنكمُ بمُقْسَمَةٍ تمورُ بها الدّماءُ

وقال أبو النّجم[1]:

يأتي لها من أيْمُنٍ وأشمُلِ

قال: وإنّما حُذفت في القسم في الوصل لكثرة الاستعمال. وإلى هذا القول ذهب أبو إسحاق الزّجّاج"[2].

(8) الفرّاء، يحيى بن زياد: معاني القرآن 201-1/200.

(9) الحلواني، محمد خير: أصول النّحو العربي 115.

(10) البيت في ديوانه 75، وابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصّل 8/36.

(1) البيت في سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب 1/113، 2/47,195، وابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصّل 5/41.

وعلّل النّحاة بهذه العلّة كثيراً من ظواهر اللّغة، وذلك لأنّهم وَعَوا أنّ تغييراً ما يطرأ على بعض الكلمات أو التّراكيب اللّغويّة حين يكثر استعمالها ويغدو أصلها معروفاً لهذه العلّة. قال سيبويه: "قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثُرَ من كلامهم، لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعمالَه أحْوَجُ"[3]. وهذا ما نجده عند الفرّاء الذي اعتمدها في تعليله كثيراً من المسائل، من ذلك تعليله حذف الياء المضافة في النّداء وفي غير النّداء. يقول: "وأكثرُ ما تُحذَف بالإضافة في النّداء، لأنّ النّداء مستعمل كثيراً في الكلام فحذف في غير نداء"[4].

ثالثاً- علّة القرب والمجاورة:

علّل الهروي بهذه العلّة في أثناء حديثه عن أقسام (ما) فذكر أنّ الوجه الثامن من أقسامها تكون (ما) مع الفعل بتأويل المصدر كقولك: بلغني ما صنع زيدٌ. قال: "أي بلغني صنيع زيد. ومنه قول الشاعر[5]:

أَطُـــوْفُ بـــــها لا أَرَى غيرَهـــــا كمـــا طـــافَ بالبيعـــةِ الرَّاهـــبِ

خفض (الراهب) على أنّه جعل (ما) مع الفعل بتأويل المصدر، أراد: كطوافِ الراهب بالبيعة. وقال بعضُهم خفض (الرَّاهب) على الجوار"[6].

وهذه العلّة مشهورة عند النّحاة علّل بها أكثرهم، فالفرّاء يعلّل جرّ (خَرِبٍ) في قولهم: هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، بعلّة الإتباع للمجاورة. يقول: "من كلام العرب أن يُتبعوا الخفضَ الخفضَ إذا أشبهه... وممّا يرويه نحويّونا الأوّلون أنّ العرب تقول: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ"[1]. والأمثلة على علّة المجاورة كثيرة، منها قولهم: مررتُ برجلٍ عجوزٍ أمُّهُ، خفضتَ (عجوزاً)، وليس من نعت (الرجل)، وإنّما هو من نعت (الأمّ)، إلا أنّه لمّا جاور (الرجل) خفضته على القرب والجوار. ومثله قولهم: مررتُ برجلٍ طالقٍ امرأتُهُ، خفضت (طالقاً) وهو

(2) الهروي، علي بن محمد: الأزهية 22-20.
(3) سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب 2/163.
(4) الفرّاء، يحيى بن زياد: معاني القرآن 1/201.
(5) البيت في الأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن 1/412، وابن الأنباري، محمد بن القاسم: الأضداد 88.
(6) الهروي، علي بن محمد: الأزهية 84-83.
(1) الفرّاء، يحيى بن زياد: معاني القرآن 2/74.

نعت (امرأة)، لأنه جاور (الرجل). وكذلك تقول: مررتُ بامرأةٍ شيخٍ أبوها. خفضتَ (شيخاً)، وهو من نعت (الأب)، إلا أنّه لمّا جاورَ (امرأة) خفضته. ومن ذلك قول ابن شقير: "وخفضوا بالجوار أيضاً مثلَ قول الشاعر:

أَطُـــوْفُ بـــــها لا أَرَى غيرَهـــــا كمـــا طـــاف بالبيعـــةِ الرّاهـــبِ

خفض (الراهب) بالقرب والجوار، والوجه فيه الرفع، كما قالوا: هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ. خفض (خرباً) وهو من نعت (الحجر). وإنّما خُفضَ لقربه من (ضبّ). ومنه قول الله تعالى في البروج: ﴿ذو العرشِ المجيدِ﴾[2]، وفي الذاريات: ﴿ذو القوّةِ المتينِ﴾[3] خفض (المجيد) و(المتين) بالقرب والجوار"[4]. والعلّة نفسها نصّ عليها ابن الأنباري حين علّل جرّ (المُرْمَلِ) في قول الشّاعر[5]:

كأنّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ

يقول: "هذا البيت لا يُوجب تذكير العنكبوت، وذلك أنّ (المُرْمل) ليس هو نعتاً للعنكبوت في الحقيقة، وإنّما هو نعت للنسج، خفض على الجوار للعنكبوت، كما قالوا: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ"[6]. وكذلك علّل المؤدّب جرّ كلمة (عين) في قوله تعالى: ﴿وحورٍ عينٍ﴾[7]، بالعطف على (الأكواب) على الرغم من أنّ (الحُوْر) لا يُطاف بها وإنّما يُطاف بالأكواب، قال: "خفض (الحور) بالنّسق على (الأكواب) وإنْ كان (الحور) لا يُطاف بهنّ تغليباً للجوار وإيثار القرب"[8].

وعلّل الهروي بهذه العلة حين ذكر أنّ بعض الكلمات يتغيّر لفظها في الاستعمال لتزدوج مع الكلمة التي قبلها بسبب القرب والجوار. قال: "تدخل الهاء لازدواج الكلمة الثانية مع الأولى، كقولهم: لكلّ ساقطةٍ

(2) البروج 85/15.
(3) الذاريات 51/58.
(4) ابن شقير، أحمد بن الحسين: المحلّى (وجوه النّصب) 152.
(5) الرجز للعجّاج في ديوانه 1/243، وسيبويه، عمر بن عثمان: الكتاب 1/437.
(6) ابن الأنباري، محمد بن القاسم: المذكّر والمؤنّث 1/396.
(7) الواقعة 56/22
(8) المؤدّب، القاسم بن محمد: دقائق التّصريف 506.

لاقطةٌ". قال أبو بكر بن الأنباري: "معناه: لكلّ كلمةٍ ساقطةٍ أي يسقط بها الإنسان، لاقط لها، أي: متحفّظٌ لها... وإنّما أُدخلت الهاء في (اللاقطة) لتزدوج الكلمة الثانية مع الأولى، كما قالوا: إنّ فلاناً يأتينا بالعشايا وبالغدايا، فجمعوا (غداة: غدايا) لتزدوج مع (العشايا)"[1].

وهذا ما نجده عند المؤدّب حين يعلّل مجيء (مأزورات) على هذه الصورة بدلاً من (موزورات) في الحديث الشّريف: "ارْجِعْنَ مأزوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ"[2]، بعلّة المجاورة والقرب، يقول: "ومأزورات مأخوذة من الوزر، وهو الإثم، وإنّما جاز هذا على التّوهّم، لأنّ العرب إذا جمعت حرفاً إلى حرف فربّما أجرَوْه على صورته، ولو أفردوه لتركوه على جهته الأولى، من ذلك قولهم: إنّي لآتيه بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة: غدايا، لمّا أتبعوها العشايا"[3].

رابعاً- علّة الحملِ على المعنى:

النّحو ليس صناعة لفظيّة فحسب، وإنّما هو خادم لمعاني الكلام وضابط لها في الدّرجة الأولى، ومن أجل تلك المعاني وُجِدَ النّحو وما يتّصل به من أصول، لذلك كان لعلّة الحمل على المعنى نصيب من علل الهروي، من ذلك أنّه حين استشهد بقول الشاعر[4]:

أَلِــفَ الصُّــفونَ فــلا يــزالُ كأنّــه ... ممّــا يقــوم علــى الــثلاثِ كســيرا

قال: "فإنّ (ما) ها هنا بمعنى (الذي)، أراد: كأنّه من الخيل التي تقوم على الثلاث كسيرا، فنصب (كسيرا) على الحال، وإنّما لم تدخل الهاء في (كسير) وهو نعت لمؤنّث، لأنّه (فعيل) في معنى (مفعول). و(فعيل) في معنى (مفعول) لا تدخل الهاء في مؤنّثه. كقولك: امرأة قتيل"[5]. يؤكّده قول ابن هشام: "معناه

(1) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 258.

(2) ابن ماجة، محمد بن يزيد: سنن ابن ماجة (كتاب الجنائز) 2/256.

(3) المؤدّب، القاسم بن محمد: دقائق التّصريف 227.

(4) البيت في ابن هشام، يوسف بن هشام: مغني اللبيب 419، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: شرح شواهد المغني 2/729.

(5) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 87.

كاسر أي ثان، كرحيم وقدير، لا مكسور ضد الصحيح كجريح وقتيل، وقيل: (ما) بمعنى الذي، وضمير يقوم عائد إليها، وكسيراً حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور"[1]. وقال الهروي في قول ذي الرّمّة[2]:

وعينـــانِ قـــال الله: كونـــا فكانتـــا فَعُـولانِ بالألبـابِ مـا تفعـلُ الخمـرُ

"المعنى: قال الله: احدُثا فحدَثَتَا. و(فَعُولان) نعتٌ للعينين، وإنّما قال: (فعولان) ولم يقل: فعولتان، والعين مؤنّثة، لأنّها (فعول) بمعنى (فاعل)، و(فَعُول) بمعنى (فاعل) لا تدخلها الهاء في نعت المؤنّث"[3].

وحين فسّرَ قوله تعالى: ﴿لا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلّا مَنْ رَحِم ﴾[4]، قال: "أي: لكن مَنْ رَحِمَ يُعصَم أو معصوم. وقوله: (لا عاصم) في تأويل معصوم، أي: لا معصومَ اليومَ من أمر الله إلّا مَنْ رحمَ. وقد يجيءُ المفعول على (فاعل) ألا ترى قوله: ﴿من ماءٍ دافق﴾ [5]. قال الفرّاء: معناه: مدفوق. وقوله: ﴿في عيشةٍ راضيةٍ﴾[6] أي: مرضيّة. وأنشد للحطيئة[7]:

دَعِ المكـــــارِمَ لا ترحـــــل لبُغيَتِهـــــا واقعُـدْ فإنّـك أنـت الطّـاعم الكاسـي

معناه: المكسوّ، وقد قالوا: هذا سرٌّ كاتم، أي: مكتوم، لأنّ السرّ لا يكون كاتماً. وقالوا: الرّاحلة، وإنّما هي المَرْحولة"[8].

وأشار الهروي إلى هذه العلّة في تعليل لغة بعض العرب، حين ذكر أنّ منهم مَنْ يجعل (الذي) في الجميع بلفظ الواحد فيقول: الذي فعلوا ذاك الزّيدون، محتجّاً بقول الشاعر[9]:

(1) ابن هشام ، يوسف بن هشام: مغني اللبيب 419.
(2) ذو الرمة، غيلان بن عقبة: ديوانه 579
(3) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 185.
(4) هود 11/43.
(5) الطارق 86/6.
(6) القارعة 101/7.
(7) الحطيئة، جرول بن أوس: ديوانه 54.
(8) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 175.

فـــإنّ الـــذي حانـــت بفلـــجٍ دمـــاؤهُمْ هـــمُ القـــومُ كـــلُّ القـــوم يـــا أمَّ خالـــدِ

أراد: الذين، والدّليل على ذلك قوله: دماؤهم. قال: "ويُقال: إنّ قول الله عزّ وجلّ: ﴿والذي جاء بالصّدق وصدّقَ به أولئك همُ المتّقون﴾[1] على هذه اللغة. وكذلك قوله: ﴿مثلُهُم كمَثَلِ الذي استوقَدَ ناراً فلمّا أضاءتْ ما حولَهُ ذهبَ اللهُ بنورهم﴾[2] بهذه اللغة، كأنّه قال: كَمَثَلِ الذين استوقدوا ناراً، لقوله: ذهب الله بنورهم، فحمل أوّلَ الكلام على لفظ (الذي) فوحّدَهُ، وآخرَهُ على المعنى فجمعَهُ"[3].

خامساً- علّة التّعويض:

هذه العلّة تتردّد في أكثر من موضع في كتاب (الأزهيّة)، وهي إضافة حرف زائد مكان حرف محذوف. من ذلك زيادة الهاء تعويضاً من عين الفعل المحذوفة في المصدر، يقول: "تدخل الهاء على المصدر عوضاً من حرفٍ محذوف، كقولهم: أقامَ إقامةً، واستقامَ استقامَةً، ووزنَ زِنَةً. وما أشبه ذلك. زادوا الهاء، لأنّه كان ينبغي أن يكون: أقْوَمَ إقْواماً، واستَقْوَمَ استِقْواماً، ووزنَ وزناً، فلمّا أسقطوا الواو جعلوا الهاء كأنّها عوضٌ من ذلك الحرف، وتكملةٌ لِما سقط من الكلمة"[4].

وقد وردت هذه العلّة في كتاب سيبويه للموضع نفسه، قال: "هذا باب ما لحقته هاء التّأنيث عوضاً لِما ذهب، وذلك قولك: أقمته إقامةً، واستعنته استعانةً، وأريْتُه إراءةً"[5]. وعلّل الفرّاء بعلّة العوض حين تحدّث عن مصدر الفعل إذا كان على وزن (أفعل)، ومعتلّ العين، يقول: "إنّ المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت: أَفْعَلت كقيلك: أقمت وأَجَرْت وأَجَبْتُ، يُقال فيه كلّه: إقامةً وإجازةً وإجابةً، لا يسقط منه الهاء. وإنّما أدخلت لأنّ الحرف قد سقطت منه العين، كان ينبغي أن يُقال: أقَمْتُهُ إقواماً وإجواباً. فلمّا سُكّنت الواو وبعدها ألف الإفعال فسكنتا،

(9) البيت في سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب 1/96، ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب 256,717.

(1) الزمر 39/33.

(2) البقرة 2/17.

(3) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 300-299.

(4) المصدر نفسه 255.

(5) سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب 4/83.

سقطت الأولى منهما. فجعلوا فيه الهاء كأنّها تكثيرٌ للحرف. ومثله مما أُسقط منه بعضه فجُعِلت فيه الهاء قولهم: وعدته عِدَةً، ووجدتُ في المال جِدَةً، وزِنَةً، ودِيَةً، وما أشبه ذلك لما أُسقطت الواو من أوّله كُثِّرَ من آخره بالهاء"[6].

وأشار الهروي إلى هذه العلّة حين ذكر أنّ صيغة (مفاعيل) تُحذف ياؤها في الجمع ويُعَوّض بدلاً منها الهاء في آخرها. قال: "تدخل الهاء عوضاً من حرف محذوف في الجمع الذي على زنة (مفاعل)، نحو: زناديق وزنادقة، وفرازين وفرازنة، وجحاجيح وجحاجحة. الهاء في هذا الجمع للعوض من الياء، وهي لازمة لا تُحذف لأنّها عوض، فإنْ حذفتها أتيت بالياء لأنّهما يتعاقبان، وكذلك قولهم: أناسية في جمع إنسان، الهاء عوضٌ من الياء المحذوفة لأنّه كان يجب (أناسيّ)، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿وأَناسيَّ كثيراً﴾"[1]. والتّعليل نفسه علّل به المؤدّب، فالهاء الزائدة في الجمع عوض عن الياء المحذوفة منه، يقول: "ويجيء على (فِعلَة) نحو: عِدَة، بالهاء عوضاً من الواو الساقطة، كما جعلوا الهاء عوضاً في الزنادقة من الياء الساقطة في الزناديق، وهي جمع زنديق"[2].

ونصّ الهروي على أنّ الفعل المعتل الناقص تدخل الهاء في آخره إذا كان فعل أمر، أو مضارعاً مجزوماً، عوضاً عن حذف حرف العلة من آخره، قال: "تدخل الهاء للوقف على الفعل المعتلّ اللام في حال الجزم عوضاً من حذف اللام. وذلك في لغة بعض العرب، يقولون في الوقف على ارمِ، ولا تَرمِ: ارمِهْ، ولا تَرمِهْ. فيُدخلون الهاء عوضاً من حذف اللام، ولتبقى الحركة على حالها، وكذلك يقولون: ادعُهُ، ولا تدعُهُ، واخشَهُ، ولا تخشَهُ، وكذلك ما أشبهه"[3].

وألمح إلى علّة التعويض في حديثه عن تثنية الاسم الموصول (الذي)، فذكر أنّه في التثنية تُحذف الياء منه لالتقاء الساكنين ياء الاسم الموصول مع ألف المثنى أو ياء المثنى، ونصّ على أنّ بعض القرّاء

(6) الفرّاء، يحيى بن زياد: معاني القرآن 2/254.

(1) الفرقان 25/49، وينظر الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 255 .

(2) المؤدّب، القاسم بن محمد: دقائق التّصريف 239.

(3) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 257.

قرؤوا قوله تعالى: ﴿واللّذانّ يأتيانها منكم﴾[4] بتخفيف النون وتشديدها[5]. قال: "فمن شدّد جعله عوضاً من حذف الياء التي هي لام الفعل من (اللّذانِ) في التثنية، وكذلك مَنْ قرأ (هذانّ) و(ذانّك) و(هاتينّ) بتشديد النون. جعل التشديد عوضاً من حذف لام الفعل فيها في التثنية. ويجوز أن يكون التشديد في (ذانّك) عوضاً من اللام على لغة مَنْ قال في الإفراد: ذلك"[6]. وذكر هذه العلّة حين تحدّث عن حذف الفعل الناقص (كان)، وزيادة (ما) على أنّها عوض من حذف الفعل المحذوف، قال: "(أمّا) وهي مركّبة من حرفين من (أن) و (ما)، وذلك قولك: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ معك، وأمّا أنت سائراً سرتُ معك. قال سيبويه: تقديره: أنْ كنتَ سائراً سرتُ معك، فحذفت (كان) من اللفظ وأضمرتْ، وزيدت (ما) لتكون عوضاً من حذف الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضاً في الزنادقة واليماني"[1].

وهذه العلّة ذكرها الهروي في تعليله فتح الباء من (بِها) عند بعض العرب حين حذف الألف، محتجّاً بقول الفرّاء ، قال: "وقال الفرّاء: سمعتُ بعضهم يقول: "بالفضل ذو فضّلكم الله بِهِ، بالكرامة ذاتُ أكرمَكُمُ اللهُ بَهْ". يريد: بِها، فلمّا أسقط الألف جعل الفتحة التي كانت في الهاء في الباء عوضاً منها"[2].

سادساً- علّة فَرْقٍ:

وهي من أنواع العلل المشهورة التي نصّ عليها السيوطي، وشرحها بقوله: "وعلّة فرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنّى"[3].

وقد ذكر الهروي هذه العلّة في أكثر من موضع في كتابه، ويتّضح ذلك في حديثه عن همزة الوصل، قال: "واعلم أنّ ألفات الوصل التي في أوائل الأسماء تُبتَدَأ كلّها بالكسر، إلّا ألف لام التعريف، وألف (ايمن الله) في قول البصريين فإنّهما يُبْتَدأان بالفتح ليفرّق بين دخولها على الاسم وبين دخولها على الحرف وما أشبه

(4) النساء 4/16.

(5) ينظر ابن مجاهد، أحمد بن موسى: السبعة في القراءات 229 ، الدّاني، عثمان بن سعيد: التيسير 95-94.

(6) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 297.

(1) المصدر نفسه 146,147.

(2) المصدر نفسه 294.

(3) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:الاقتراح 116.

الحرف، لأنّ الألف التي مع لام التعريف داخلة على حرف، وقولك: (ايمُ الله) لا يكون إلا في القسم فقط، وهي أداة من أدوات القسم فأشبه الحروف وإنْ كان اسماً"[4]. وهذا التّعليل نفسه نصّ عليه سيبويه حين علّل فتح همزة الوصل في (ال التعريف)، يقول: "فلمّا لم تكن الألف في فعل ولا اسم، كانت في الابتداء مفتوحة، فُرِق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال"[5].

وعلّل الهروي بهذه العلّة حين نصّ على أنّ همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل المكسورة حُذفت همزة الوصل، وأمّا إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فإنّها تُبدل مدّة للفرق بين الاستفهام والخبر، لأنّ الهمزة المفتوحة إذا تُركت على حالها التبس أسلوب الاستفهام بأسلوب الخبر، قال: "وإذا أدخلتَ ألف الاستفهام على ألف لام التعريف همزتَ الأولى ومددتَ الثانية لا غير، وأشممتَ الفتحة بلا نبرة، كقولك: آلرجل قال ذلك؟ آلساعةَ جئتَ؟ آليومَ خرجتَ؟ ونحوه، ومنه قوله تعالى: ﴿آللهُ خيرٌ أمّا يُشركون﴾[1]، ﴿آلذّكَرَيْنِ حرّمَ أم الأُنْثَيَيْنِ﴾[2]، ﴿آلآنَ وقد عَصَيْتَ قبلُ﴾[3]، وإنّما أتَوا بمدّة بعد ألف الاستفهام في هذا، ولم يأتوا بها في قولهم: أَبنُ زيدٍ أنت؟ أَشتريتَ كذا؟ وكلاهما ألف وصل، لأنّ ألف لام التعريف مفتوحة، وألف الاستفهام مفتوحة، فلو لم يُبدلوا منها مدّة في الاستفهام فقالوا: الرجل قال ذاك؟ لالتبس الاستفهام بالخبر، وكان الأصل: أالرجل قال ذلك؟ بألفين مفتوحتين، فجعلوا الألف الثانية مدّة، ليُفرّقوا بين الاستفهام والخبر"[4]. وألف (ايمنُ الله) هي همزة وصل مفتوحة، وإذا دخلت عليها همزة الاستفهام فإنّها تُبدل مدّة أيضاً للفرق بين الاستفهام والخبر، قال: "وكذلك (ايمنُ الله) إذا أدخلت عليها ألف الاستفهام عوضت من ألفها مدّة، فقلت: (آيمن الله لقد كان ذلك؟)، والعلّة فيها الفرق بين الاستفهام والخبر كما ذكرنا في لام التعريف سواء"[5].

(4) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 28.
(5) سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب 4/148.
(1) النّمل 27/59.
(2) الأنعام 6/143,144.
(3) يونس 10/91.
(4) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 42-41.
(5) المصدر نفسه 43.

وهذا التّعليل نصّ عليه الفرّاء إذ ذكر العلّة نفسها في تعليله لإبدال همزة الوصل مدّة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، قال: "فإنْ قلت: هلا إذا اجتمعت ألفان طوّلت كما قال: ﴿آلذكرينِ﴾، ﴿آلآنَ﴾، قلت: إنّما طوّلت الألف في (الآن) وشبهه، لأنّ ألفها كانت مفتوحة، فلو أذهبتها لم تجد بين الاستفهام والخبر فرقاً، فجعل تطويل الألف فرقاً بين الاستفهام والخبر"[6].

وعلّل الهروي بهذه العلة أيضاً كسْرَ همزة القطع في مصدر الفعل الرباعي للفرق بين المصدر والجمع، قال: "واعلم أنّ ألف القطع في المصدر من الرّباعي تُبْتَدَأ بالكسر، كقولك: أكرمَ إكراماً، وأخرجَ إخراجاً، وإنّما كسروها في المصدر ليفرّقوا بين المصدر والجمع، لأنّهم لو قالوا: أكرام وأخراج لالتبس بالجمع كقولك: أبيات، وأحمال، وأعدال"[7].

وألمح إلى هذه العلّة أيضاً في كلامه عن (إنْ) المخففة من الثقيلة، فذكر أنها إذا خفّفت بطلَ عملها واختصاصها بالجملة الاسميّة، وصارت مهيّأةً للدّخول على الجملة الفعليّة، ومن ثَمّ كان الأصل فيها أن تُهمَل، لأنّ العمل مرهون بالاختصاص. وتلزم (إنْ) المخفّفة هذه لامٌ تُسمّى اللام الفارقة، أي تُفرّق بين الإثبات والنّفي، أي بين أن تكون (إنْ) مخفّفة من (إنّ)، وبين (إن) النّافية. قال: "واعلم أنّه إذا بطلَ عمل (إنْ) المخفّفة من الثقيلة جاز أن يقع بعدها الاسم والفعل جميعاً، ولم يكن بينها وبين (إن) النافية فرقٌ إلّا باللام، فمتى ذُكرت اللام فهي المخفّفة من الثقيلة في معنى الإيجاب، ومتى حُذفت اللام فهي النافية ... تقول في الفعل إذا أردت بها الجحد: إنْ قام زيد، بمعنى ما قام زيد، وإنْ ضربتُ زيداً، بمعنى: ما ضربتُ زيداً. وإنْ أردت بها الإيجاب قلت: إنْ قام لزيدٌ، وإنْ ضربتُ لزيداً، فتدخل اللام على الفاعل والمفعول به لتكون فرقاً بين الإيجاب والجحد. وكذلك تقول: إنْ كان زيدٌ منطلقاً، على معنى: ما كان زيدٌ منطلقاً، وإنْ كان زيدٌ لَمُنطلقاً، على معنى الإيجاب، كأنّك قلت: إنّه كان منطلقاً، فأدخلت اللام مع (إنْ) للفرق بين الإيجاب والجحد"[1].

(6) الفرّاء، يحيى بن زياد: معاني القرآن 2/354.

(7) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 29.

(1) الهروي، علي بن محمد: 48,49.

وذكر هذه العلّة حين بيّن أنّ العلّة في دخول نون التوكيد على (إمّا) إذا كانت للشرط، الفرق بينها وبين (إمّا) إذا كانت للتخيير، قال: "تكون (إمّا) جزاءً بمعنى (إنْ) وتكون (ما) زائدة للتوكيد، وتدخل معها نون التّوكيد، كقولك: إمّا تقومَنّ أقُمْ، وإمّا تأتِيَنّي آتِكَ، وإمّا تَرَيَنَّ زيداً فأكْرِمْهُ، قال الله تعالى: ﴿وإمّا تَثْقَفَنّهُمْ في الحرب فشرّد بهمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾[2] المعنى: فإنْ تَثْقَفْهُمْ. وإنّما أُدخلتْ نون التوكيد في الجزاء بـ (إنْ)، إذا وُصِلتْ بـ (ما)، للفرق بين (إمّا) إذا كانت للجزاء، وبينها إذا كانت للتخيير في قولك: إمّا تقوم وإمّا تقعد. فإنْ حذفتَ (ما) من (إنْ) لم يجز إدخال النون، لا تقولنّ: إنْ تقومَنّ أقُم، لأنّ حرف الجزاء لا يجلب نون التوكيد"[3].

ونصّ على هذه العلّة أيضًا في حديثه عن الاسم الموصول (الذي)، مبيّناً أنّ أصله عند الفرّاء اسم الإشارة (ذا)، دخلت عليه الألف واللام للتعريف، وقُلبت ألفه ياء للفرق بين الحاضر والغائب، قال: "اعلم أنّ أصل (الذي) على مذهب سيبويه وسائر البصريين (لذي) على وزن (عَمِي) و(شجي) ونحوهما، و(عَمٍ) و(شجٍ) اسم الفاعل من (عَمِيَ يَعمى)، و(شَجِيَ يَشجَى). ووزن (لذي: فَعِل)، وأنّ الألف واللام دخلتا عليها للتعريف. وقال الفرّاء: أصل (الذي: ذا) التي هي إشارةٌ إلى (ما) بحضرتك، ثمّ نُقلب من الحضرة إلى الغيبة، ودخلت عليها الألف واللام للتعريف، وحطّت ألفها إلى الياء ليفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب"[1].

سابعًا- علّة التشبيه:

نصّ الهروي على هذه العلّة حين تحدّث عن (الفاء) الزائدة، مبيّناً أنّها تكون زائدةً في خبر المبتدأ للتوكيد، وأشار إلى رأي بعضهم أنّ (الفاء) تكون زائدةً في خبر المبتدأ إذا تَضمّنَ المبتدأ معنى الشرط، أي لعلّة شَبَه الشرط، قال: "تكون الفاء زائدةً للتوكيد في خبر كلّ شيء يحتاج إلى صلة، كقولك: الذي يقوم فله درهم. قال تعالى: ﴿قل إنّ الموتَ الذي تفرّون منه فإنّه مُلاقيكُمْ ﴾[2]، ﴿وما بكم من نعمةٍ فمن الله﴾[3]، ﴿الذين يُنفقون

(2) الأنفال 8/57.
(3) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 143.
(1) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 291.
(2) الجمعة 62/8.
(3) النّحل 16/53.

أموالهم بالليل والنّهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربّهم﴾[4]. فأدخل الفاء في خبر (الذين) للتوكيد، وهذا قول أبي عمر الجرمي وكثير من النّحويين. وقال بعضهم: إنّما دخلت الفاء في خبر (الذي) لشبه الجزاء، ألا ترى أنّك تقول: الذي يقوم فله درهم، فمعناه: أنّ له درهماً من أجل قيامه. ولو لم يأتِ بالفاء لجاز أن يكون له درهم لا من أجل قيامه، ولا يجوز أن تقول: الذي أريد منك فدرهم، لأنّه ليس فيه معنى الجزاء، وكذلك ما أشبهه"[5]. أي لمّا أشبه الاسمُ الموصول اسمَ الشّرط في العموم والإبهام اقترن خبره بالفاء كما يقترن جواب الشّرط بها، فقيل: الذي يأتيني فله درهمٌ، كما قيل: مَنْ يأتِني فله درهمٌ. وألمح إلى هذه العلّة أيضًا حين ذكر أنّ ألف لام التعريف وألف (ايمن الله) تُحرّكان بالفتح، لأنّ لام التعريف حرف، ولأنّ (ايمن) أداة قسم أشبه الحرف، قال: "واعلم أنّ ألفات الوصل التي في أوائل الأسماء تُبْتَدأ كلّها بالكسر، إلّا ألف لام التعريف وألف (ايمن الله) في قول البصريين فإنّهما يُبتَدأان بالفتح ... لأنّ الألف التي مع لام التعريف داخلة على حرف، وقولك: (ايم الله) لا يكون إلّا في القسم فقط، وهي أداة من أدوات القسم فأشبه الحروف وإنْ كان اسماً لأنّه غير متمكّن، ولزمَ موضعاً واحداً وهو القسم، فَفُتِحتْ ألفه كما فُتِحتْ ألف لام التّعريف"[6]. وقد تقدّم قوله أنّ ألف لام التّعريف وألف (ايمن الله) حُرّكتا بالفتح لعلّة الفرق بين الاسم والحرف.

وذكر الهروي هذه العلّة حين تحدّث عن (إنْ) المكسورة الخفيفة، فأشار إلى رأي سيبويه الذي يرى أنّ (إنْ) إذا كانت أداةً من أدوات النّفي بمعنى (ما)، الأصل فيها ألا تعمل، فهي غير مختصّة بإحدى الجملتين الفعليّة أو الاسميّة، لأنّه ثبت من استقراء كلام العرب أنّه لا يعمل من حروف المعاني إلا ما كان مختصّاً بأحد القبيلين، أمّا ما كان مشتركاً فالأصل فيه الإهمال.

ونصّ على رأي بعض النّحاة الذين يجيزون إعمال (إنْ) تشبيهاً بـ (ليس)، كما أعملوا (ما) حملاً لها على (ليس)، فكلا الأداتين تفيد النفي. فـ (إنْ) النّافية حقّها أن تُهمل، وعلى إهمالها جاء جمهور كلام العرب، وليس فيها عند حُذّاق البصريين إلا الإهمال. إلا أنّها إذا دخلت على الجملة الاسميّة اشتدّ شبهها بـ (ليس)،

(4) البقرة 2/274.

(5) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 246,247.

(6) المصدر نفسه 28.

فأجراها بعض العرب مُجْرَى (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر. قال: "وتكون نفياً بمعنى (ما) كقولك: إنْ زيدٌ قائمٌ، تريد: ما زيدٌ قائمٌ. وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر. وغير سيبويه يُجيز النّصب على التشبيه بـ (ليس) كما فعل ذلك في (ما) لأنّه لا فصل بين (ما) وبينها في المعنى، فتقول: إنْ زيدٌ قائماً، كما تقول: ما زيدٌ قائماً، وأنشد(1):

إنْ هـــو مســـتولياً علـــى أحـــدٍ إلاّ علـــى حزبـــه الملاعـــينِ

فنصب (مستولياً) وهو خبر (إن). وهذا مذهب الكسائي والمبرّد"(2).

ثامناً– علّة بيان الحركة وإمكان النّطق:

نصّ الهروي على هذه العلّة حين تحدّث عن هاء الوقف أو السّكت، مبيّناً أنّها تُزاد على الكلمة لعلّة بيان حركة الحرف الذي قبلها في حال الوقف، قال: "تدخل الهاء في الوقف لبيان الحرف أو الحركة قبلها، نحو دخولها بعد ألف النُّدبة لبيان الألف في قولك: وازيداه، ونحو دخولها في الوقف لبيان الحركة في قوله عزّ وجـــلّ:

﴿فبهُداهم اقتَدِهْ﴾(1)، و﴿لم يَتَسَنّهْ﴾(2)، ﴿وما أدراك ما هِيَهْ﴾(3). وبعد ياء الإضافة نحو: ﴿كتابِيَهْ﴾، و﴿حِسابِيَهْ﴾، و﴿مالِيَهْ﴾، و﴿سُلطانِيَهْ﴾(4). وهي تُسمّى هاء الاستراحة، وهاء الوقف"(5).

وأشار الهروي إلى هذه العلّة أيضاً حين تحدّث عن الفعل المعتلّ اللّفيف المفروق، نحو: وعى، وشى، وقى. فإنّ الأمر منه يكون على حرفٍ واحدٍ، وكذلك الفعل (رأى)، لذلك جيء بالهاء لإمكان النطق به في حال

(1) البيت في ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: أوضح المسالك 1/291، وشرح شذور الذّهب 300، والبغدادي، عبد القادر بن عمر: الخزانة 2/143.
(2) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 45,46.
(1) الأنعام 6/90.
(2) البقرة 2/259 .
(3) القارعة 101/10.
(4) الحاقة 69/19,20,25,26,28,29.
(5) الهروي، علي بن محمد: الأزهيّة 255,256.

الوقف عليه، قال: "تدخل الهاء لإمكان النّطق بالكلمة، وذلك في فعل الأمر إذا صار إلى حرفٍ واحدٍ، كقولك: عِهْ، وشِهْ، وقِهْ، ورَه، وما أشبهَ ذلك، زيدت الهاء في الوقف لإمكان النّطق به، لأنّه لا يُمكنُ الوقف على حرف ويُبْتَدأ به، لأنّه لا يُبْتَدأ إلا بمتحرّك، ولا يُوقَف إلا على ساكن"[6].

الخاتمــة

أهمّ نتائج البحث:

– التّعريف بعالم النّحو علي بن محمد الهروي الذي لم يُدْرَس دراسةً وافية، وطبيعة مذهبه النّحوي، فكان الهَروي في كتابه يأخذ من البصريّين والكوفيّين على حدّ سواء، ويورد آراء الفريقَين، ويؤيّد هذا الرّأي أو ذاك، وقد يتفرّد بتقرير رأي خاصّ به، ولكن هذا التفرّد غير كثير.

– كانت منهجية الهروي في كتابه تعتمد على وضوح التقسيم وتنوُّع الأمثلة، إذ يذكر الحرف العامل وأوجه استعمالاته، ثمّ يأتي بالأوجه المختلفة على هذه الوجوه كلّها، ثمّ يستقريها مثالاً مثالاً ليعود فيقرّر القاعدة النّحويّة.

– أكثر العلل الواردة في كتاب الأزهيّة للهروي هي من العلل التعليميّة البسيطة البعيدة عن الفلسفة، القريبة من روح اللّغة ومن حسّها، تُعنى بالمعنى وتُراعي ذوق العرب في ميلهم إلى الخفّة، وبعدهم عن القبح والثقل. مدارها على أسباب لسانيّة، يبيّنها الحسّ قبل أن ينفذ إلى إدراكها الذهن. وهو بذلك يسير على منهج النّحاة الأوائل، مخالفاً مَن عاصره من النّحاة أمثال الفارسي وابن جنّي والرّماني الذين أكثروا من استعمال العلل الجدليّة النظريّة في كتبهم.

(6) المصدر نفسه 257.

– لم تكن العلل الواردة في كتاب الأزهية مبنيّة على اعتبارات عقليّة بائنة عن طبيعة اللّغة أو مفروضة عليها من خارجها، بل تطّرد على كلام العرب وتتساق إلى قانون لغتهم، وهذا الغالب على أكثر علل النّحويين القدامى.

– كان يستعمل أكثر من علّة في تفسيره لبعض الظواهر النّحويّة، كما فعل في تعليله لفتح همزة الوصل من (ايمن الله)، فذكر أن الهمزة فُتِحَت لأنها أشبهت الحروف، وللفرق بينها وبين الأسماء.

ثبت المصادر والمراجع

1– الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، (ط1)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ/1990م.

2– الأشموني، علي بن محمد (ت 929هـ): شرح ألفيّة ابن مالك (حاشية الصبّان)، دار إحياء الكتب العربيّة القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (بلا تاريخ).

3– إلياس، منى: القياس في النّحو، (ط1)، دار الفكر، دمشق، 1405هـ/1985م.

4– الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت328هـ): الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنّشر في الكويت، 1960م.

5– الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت328هـ): المذكّر والمؤنّث، تحقيق: د. طارق غبد عون الجنابي، (ط2)، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1406هـ/1968م

6– البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ): خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط2)، الهيئة المصريّة العامة للكتاب 1979م.

7– ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (291هـ): مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط2)، دار المعارف، القاهرة 1948م.

8- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ):الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجّار، دار الهدى بيروت، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصريّة القاهرة 1952م.

9- حسن، عباس: اللغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1966م.

10- الحطيئة، جرول بن أوس: ديوانه، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، (ط1)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1407هـ/1987م.

11- الحلواني، محمد خير: أصول النّحو العربي، (ط2)، مكتبة الأطلسي، الدار البيضاء، 1983م.

12- الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت626هـ): معجم الأدباء، تحقيق: عمر فاروق الطباع، (ط1)، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، 1420هـ/1999م.

13- الدّاني، أبو عمر عثمان بن سعيد (ت444هـ):التّيسير في القراءات السّبع، تصحيح: أوتوبرتزل، (ط2)، دار الكتاب العربي بيروت 1404هـ/1984م.

14- ذو الرّمّة، غيلان بن عقبة العَدَوي: ديوانه، شرح: أحمد بن حاتم الباهلي، رواية ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، (ط1)، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1402هـ/1982م.

15- الزّجّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (337هـ): الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة، 1378هـ/1959م.

16- زهير بن أبي سلمى: ديوانه (شرح ديوان زهير بن أبي سلمى)، صنعة: ثعلب أحمد بن يحيى، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، 1363هـ/1944م.

17- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180هـ): الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط3)، طبعة مصوّرة عن مكتبة الخانجي القاهرة، 1408هـ/1989م.

18- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت368هـ): شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د. رمضان عبد التوّاب وآخرين، الهيئة المصريّة العامة للكتاب.(الجزء الأول 1986، الجزء الثاني 01990م).

19- السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ): الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق: أحمد محمد قاسم، (ط1)، مطبعة السعادة، القاهرة، 1396هـ/1976م.

20- السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط1)، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة، (بلا تاريخ).

21- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ): شرح شواهد المغني، تصحيح وتعليق: محمد محمود الشّنقيطي، لجنة التراث العربي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (بلا تاريخ).

22- ابن شُقير البغدادي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت311هـ): المحلّى (وجوه النّصب)، تحقيق: فائز فارس، (ط1)، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل إربد الأردن 1408هـ/1987م.

23- العجّاج، عبد الله بن رؤبة: ديوانه، رواية عبد الملك بن قُريب الأصمعي، تحقيق: د. عبد الحفيظ السّطلي، مكتبة أطلس دمشق 1971م.

24- الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت207هـ): معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النّجّار وأحمد يوسف نجاتي، (ط3)، عالم الكتب بيروت، 1403هـ/ 1983م.

25- القفطي، علي بن يوسف (642هـ): إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط1)، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافيّة، بيروت، 1406هـ/1986م.

26- الكَفَوي، أيوب بن موسى الحسيني (1094هـ): الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، (ط1)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412هـ/1992م.

27- ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجة، تحقيق: بشار عوّاد معروف، (ط1)، دار الجيل، بيروت، 1418هـ/1998م.

28- المؤدّب، القاسم بن محمد بن سعيد (بعد338هـ)، دقائق التّصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1407هـ/1987م.

29- ابن مجاهد، أحمد بن موسى (324هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، (ط2)، دار المعارف، القاهرة، (بلا تاريخ)

30- ابن منظور، جمال الدين محمد بن منظور المصري (711هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، من دون تاريخ.

31- الهَرَويّ، علي بن محمد النّحويّ (415هـ): الأُزهيّة في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، 1413هـ - 1993م.

32- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت761هـ): أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بلا تاريخ).

33- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف (761هـ): شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، 2004هـ.

34- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت761هـ): مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، (ط5)، دار الفكر، دمشق بيروت 1979م.

35- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ): شرح المفصّل، مكتبة المتنبي، القاهرة، (بلا تاريخ).

The grammatical reason and its uses in Al-Harawi's book (Al-ozhya)

Abstract

The aim of this research is to study grammatical reason for one of the earliest Arabic figures, which showed like other grammarian's, that grammatical reason has been adopted in the interpretation of grammatical phenomena and passing through it, such as the easiness preference and complication refusal reason, frequent use reason, meaning preference reason, adjacency reason, the compensation reason and the similarity reason. Indicating to the Al-Harawi's method of dealing with these reason, by using the reason which is accord with Arabs speech and their language norm, in the explanation for most of the issues of his book (Al-ozhia).

For reason study, Al-Harawi took from the grammarians in Basra and Kufa, and decided what was closer to linguistic logic, without being bound by one school, to be clarified this scientist's methodology in his research, and accuracy in dealing with grammatical reason.

Key words: reason, easiness, complication, compensation, adjacency, similarity.